

مراكش بين الحاضر والمستقبل

للأستاذ عبد المجيد بن جلون

—•••••—

لم يكن الفرنسيون يقدرّون تمام التقدير الحركة الوطنية في مراكش قبل الحرب الأخيرة . كانوا ينظرون إليها على أنها أحلام مزخرفة تتراءى لجماعة من الشبان بعيدة كل البعد عن الوقائع والمحسوسات ؛ وكانوا يقولون إن هناك مرة حقيقة بين هذه الجماعة من الشبان وبين بقية الشعب ، ولذلك ظلت الحركة الوطنية في جزر ومد إلى أن كانت سنة ١٩٣٧ حينما اغتالت السلطة الفرنسية هذه الحركة وشردت زعماءها في المنافي والسجون .

ولكن الحركة الوطنية في مراكش كانت قد آتت ثمارها في نفوس الشعب قبل هذا التاريخ ، ولذلك فإن مظهر الشلل الذي أصابها بعد ذلك لم يكن له أي اتصال بالجوه والعميم . كان من الموارد التي تنزل بالأمم عند ما تصاب بالنكبات القاصمة ،

فتذهلها فترة من الزمن عن إيمانها ، ولكنها لا تنفق فيها نبض الحياة متى كان للحياة نبض في أعماقها . حتى إذا استأنس الشعب بالنكبة وألفها ، بدأ إيمانه يستيقظ في شكل همس ثم في شكل صوت ثم في شكل جلبة مدوية .

وهذا ما حدث في مراكش بالضبط : تظاهر ضدها الموت والجوع والحرب والاضطهاد ، وبالرغم من ذلك استطاعت أن تواصل كفاحها السياسي ، وأن تتقبل كل التهم التي وجهت إليها كما تتقبل العذراء البريئة تهم الافك والبهتان . بل استطاعت في خلال الحرب ذاتها أن تخوض في صمت وجلد ، وهي بعيدة كل البعد عن الضمير العالمي ، معركة استقلالية دامية ، وجه الفرنسيون خلالها نحو قلب هذه البلاد الباسلة كل ما يملكون من حديد ونار ، دون أن يستطيعوا إخماد النبض فيه . وإذن فالسألة ليست مسألة شبيهة حالة ، وإنما هي مسألة نظام بال تقادم عليه الدهر وتزعزع . إنها الأخطاء الفرنسية بدأت تؤتي ثمارها الكريهة السمومة . إنه الشعور بالذات في أمة لم تصمم على الاستمساك بالحياة فحسب ، بل صممت أيضاً على أن تعيش حياة حرة كريمة تختلف كل الاختلاف عن الحياة التي عرفتها منذ ثلث قرن مضى في ظل الحماية الفرنسية .

الشرعية الإسلامية على الشرائع الأخرى ، وينادى به كبار العلماء الجنائيين في العصر الحديث ، حتى تكون العقوبات محقة للغاية من تشريعها .

١٤ — ثم جاء قرار المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي انتقد بلاهاى في أوائل أغسطس سنة ١٩٣٧ م — مظهراً فضل هذه الشرعية ورسوخ قدمها وعلو كمها ، وهو الذي جمع أقطاب القانون وأعلام الشرائع في العصر الحاضر — وخلاصته أن الشرعية الإسلامية حية صالحة للتطور ومسايرة للدين الحديثة ، وأنها لذلك جديرة بأن تشغل مكانة ممتازة بين مصادر القانون المقارن .

وبذلك أحرزت الشرعية الإسلامية قصب السبق ، وفازت فوزاً عظيماً ، واعترف بمجدها الخالد الغربيون .

حسن أحمد الخطيب

السابق من مقال له عنوانه : « مكانة الشريعة الإسلامية في الفقه الحديث » .

« ليست مظاهر استقلال الفقه الإسلامى وتفوقه محصورة في القواعد المدنية والأحوال الشخصية... ولكنها تبيئت كذلك في عدة مواضع من التشريع الجنائى الإسلامى » ... ثم قال : « إن الشريعة الإسلامية تشمل من مبادئ العقوبة ونظمها ما لا يقل في سعة النطاق وفي تهذيب الفكرة عن أحدث المبادئ والنظم الوضعية ، ومنها ما لم يكن له مثيل في نظم العقوبات الرومانية ، ومن هذه النظم نظام الحسبة في الشريعة الإسلامية ، وهي وظيفة اجتماعية في العصر القديم تقابل وظيفة النيابة العمومية في العصر الحديث . ومنها كذلك نظام العقاب بالتمزيق ، وهو أن يترك تحديد العقوبة — نوعاً ومقداراً — إلى تقدير القاضى بحكم بها تبعاً لما يتضح لديه من ظروف كل جريمة ، والحالة المحرم ونفسيته ودرجة ميله إلى الإجرام ، وهو نظام يمتاز به

إعتبره المراكشيون ضربة لآمالهم في الصميم ، ووصفوه بأنه تعاد مع سبق الأصرار في فرض الحماية والأغراق في تنفيذها ، هذه الحماية التي حاربوا طول مدة ثلث قرن في سبيل القضاء عليها . والبرنامج يتحدث عن السنين البعيدة المقبلة مقرونة بالحماية وما سوف تقوم به في المستقبل من أعمال ، ولم يشر البرنامج أية إشارة إلى الإصلاح السيامي أو إعادة النظر في المعاهدة ، بل اكتفى بالإشارة إلى الإصلاحات المادية المختلفة ناسيا أن يذكر أن الحماية الفرنسية كانت مصدراً رئيسياً لكل هذه الولايات التي تمنحها مراكش ، والتي يظهر أن الفرنسيين لا يهتمونها ، فإن من الواضح بعد هذه التجربة الطويلة أنه لا يمكن القيام بأي إصلاح في هذه البلاد ما دامت الحماية قائمة ، بل يرجح الفارسي أن واضع البرنامج لم يسمع شيئاً عن مشروع الوحدة الفرنسية ؛ فهو مهما يقل فيه اعتراف صريح بأن النظام القائم الآن لم يمد صالحاً وكأنه لم يسمع شيئاً أيضاً عن تاريخ مراكش خلال ثلث القرن الأخير .

وإذن فنحن لا نتردد في القول بأن مستقبل مراكش ما يزال محفوفاً بالأخطار ، وإن الابتسامة الحاضرة هي . صرف للنظر أو تخدير للأعصاب . هي كسب للوقت بالنسبة لفرنسا وإضاعة للوقت بالنسبة لمراكش ، ولكن الذي يبرنا أن نعلمه هنا هو أن حزب الاستقلال المراكشي ، وهو الحزب الذي يعبر عن صوت الأمة القوي المجلجل ، قد أعلن سخطه على بؤادر السياسة الفرنسية ورفض أن يتعاون مع الحكومة أو أن يهادنها ما لم تعلن صراحة أن معاهدة الحماية ملفاة . وبعد ذلك تبدأ المفاوضات بين حكومة مراكشية شرعية وبين حكومة فرنسا لعقد معاهدة جديدة بين الطرفين .

لن يقبل المراكشيون غير هذا . والظاهر إلى الآن أن فرنسا غير مستعدة للنظر فيما يشبه هذا ، وإذن فمراكش ما تزال مهددة بأن يكون لها مستقبل شبيه بذلك الماضي القريب ، خصوصاً إذا لم يصل وقد حزب الاستقلال الذي يوجد الآن في باريس مع رجال فرنسا إلى نتيجة مرضية ، ففي حاضر مراكش الآن هدوء ولكنه ربما كان الهدوء الذي يسبق العاصفة .

عبد الحميد بن جلون

ظلت فرنسا طيلة مسدة الحرب تقريباً مهددة في كيانها ، فشككها ذلك في تلك السياسة العتيقة التي كانت تسير عليها في الشمال الأفريقي ، وظهر لأول مرة في الأحزاب الفرنسية من ينادي بما يسمى تارة إعطاء الحقوق أو عدم الاضطهاد أو المساواة بين سكان جميع الأراضي الخاضعة أو التابعة لفرنسا . وبدأت تظهر نتائج هذه الأفكار بالنسبة لمراكش ، فاطلق سراح الزعماء الذين قلنا عنهم فيما مضى إن فرنسا اغتالت الحركة التي كانوا قائمين بها سنة ١٩٣٧ ، وعلى رأسهم الأستاذ محمد علال الفاسي بطل حوادث تلك السنة . وظهرت كذلك في الوسط الحكومي أفكار نيرة كانت تمد لإحدا قبل الحرب الأخيرة ، فبدأ الناس يقرأون في البلاغات الرسمية ويسمعون في الدوائر الحكومية من حقوق الشعب والرخاء العام ، والعمل للمستقبل ، ومحاربة الجهل والفقر والجوع... الخ . وهذا شيء جديد بالنسبة لما قبل الحرب في مراكش وهكذا اعتقد الناس أن الطريق نحو المستقبل قد بدأ يلوح أمام هذه الأمة التي ضلت تلك الطريق منذ زمن ليس بالقصير . بيد أنه يظهر أن الفرنسيين لم يستطيعوا أن يتخلصوا نهائياً من تلك الأفكار العتيقة التي كانوا يسوسون إمبراطوريتهم على ضوئها . وبالرغم من أنه لم تمر سوى بضعة شهور على هذا الاتجاه الجديد في السياسة الفرنسية فقد بدأ يظهر في ألقها نوع من التردد الواضح ، وما يدل على أن الفرنسيين لا يزالون يهيدون عن الإيمان العميق بتلك الأفكار الجديدة التي دفعهم إليها الحرب الأخيرة .

ومصدر هذا التردد هو أن الفرنسيين اعتقدوا أن سياسة اللين أجدى على الأباطورية من سياسة العنف ، أي أن هدف اللين اليوم هو نفس هدف العنف بالأمس . ودليلنا على ذلك هو أن مشروع الوحدة الفرنسية الذي أشارت إليه المادة ٤١ من الدستور الذي خذله الفرنسيون في الانتخابات الأخيرة ، لم يرق أي وزن لأراء هذه البلاد ولم يوص باستشارتها بل فرضها فرضاً ؛ فهو مشروع فرنسي من فرنسا وإلى فرنسا .

أضف إلى ذلك أن سفير فرنسا ومقيمها العام الجديد في مراكش ، وهو الذي أرسلته حكومته لانتهاج خطة جديدة في هذه البلاد التي أنهكتها القلاقل — أعلن برنامجاً سياسياً